



المجلس الوطني لحقوق الإنسان

كلمة السيدة آمنة بوعياش رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الحماية الاجتماعية في المغرب في ضوء المعايير الدولية

المنتدي البرلماني الدولي التاسع للعدالة الاجتماعية

مجلس المستشارين - 17 فبراير 2025

السيد رئيس الجلسة

السيدات والسيدات،

شكراً لمنظمي المنتدى البرلماني الدولي التاسع للعدالة الاجتماعية، على اشراك المجلس للتداول حول موضوع يحظى بمتابعة مستمرة من طرف المجلس الوطني لحقوق الانسان. الذي يرتكز في مهامه على دستور المملكة والاتفاقيات الدولية.

ولأن الحماية الاجتماعية تعد موضوعاً مهيكلًا للتنمية، كحق من حقوق الانسان، والذي التزمت به الحكومة كإصلاح طموح لتعزيز الحماية الاجتماعية بحلول عام 2025.

و قبل ان أتقاسم معكم عدد من التحديات والانشغالات، فإني أذكر بعض المبادئ الدولية التي تنص على الحماية الاجتماعية، والتي على أساسها نقيم مدى ضمان الحماية الاجتماعية:

- يدعو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، (المادتان 22 و25) لضمان الحق في الحماية الاجتماعية ومستوى معيشي لائق.
 - يحدد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المادتين 9 و10 ضمان الحماية الاجتماعية بكل أشكالها.
-
- تعد من أهم أهداف أجندة 2030 للتنمية المستدامة، وينص الهدف الثالث، على إرساء نظام وتدابير للحماية الاجتماعية ومتاحاً للجميع وأهميتها للقضاء على الفقر وتقليل الفوارق.
- تحدد اتفاقية 102 لمنظمة العمل الدولية (1952) بشأن الضمان الاجتماعي معايير دنيا لأنظمته وتشمل تسعه اركان وهي الرعاية الطبية وتعويضات على المرض وتعويض عن البطالة وعن الشيخوخة وعن إصابات العمل والأمراض المهنية والتعويضات العائلية وعن الأمومة وعن العجز وإعانة أسر العمال المتوفين.

وكما تعرفون، أطلقت المملكة عدداً من التدابير والإجراءات في مجال الحماية الاجتماعية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، والتي لم تأخذ إطارها الشامل إلا

منذ أبريل 2021 حينما أطلق الملك انتلاقة تعميم الحماية الاجتماعية، باعتباره انقالاً هيكلياً في مسار إعمال الحق في الحماية الاجتماعية.

وشكل القانون الإطار 09.21 ذي الصلة لبناء أساسية وخطوة مهمة لبناء نظام للحماية الاجتماعية، وتكريس فعلية هذا الحق لكل المغاربة. ويتابع المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ سنة 2021 من خلال تقاريره السنوية والموضوعاتية، مدى إعمال هذا الإصلاح المهيكل، الذي سيدخل خلال السنة الجارية المراحل الأخيرة لأجرأة أركانه الأربع التي يحددها القانون الإطار؛ لتعيم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (بين سنتي 2021 و2022)، وتعيم التعويضات العائلية (بين 2023 و2024)، وتوسيع الانخراط في أنظمة التقاعد وتعيم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل (سنة 2025).

وإذا كان المجلس يسجل بإيجابية التقدم المحرز في إنجاز هذا الورش على مستوى تطور عدد المستفيدين من مختلف البرامج، فإنه يتوقف عند مجموعة من التحديات التي سجلناها عبر الرصد اليومي لمختلف مراحل التنفيذ، ومجموعة من الشكايات التي توصلنا خلال السنوات الأربع الماضية، ومنها:

- 1 التحدى المرتبط بالتسجيل في السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، حيث أدى تأخر تسجيل مواطنين، بجعلهم خارج دائرة المستفيدن من برنامج الدعم الاجتماعي المباشر وربما نحن في حاجة لتدقيق استهداف أفضل للمستفيدن؛
- 2 تحدي استكمال الانتقال من نظام راميد إلى نظام التأمين الإجباري، سجلنا عدم استفادة مواطنين من التغطية الصحية الإجبارية بسبب عدم تحويلهم من نظام راميد إلى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بسبب عدم استكمال الوثائق، أو لازمهم بأداء جزء من المساهمة في نظام التغطية الصحية الخاص بهم. وربما نحن بحاجة لمسيطرة طعون تمكن هؤلاء من استكمال انحرافهم ودعم مسار تعميم التأمين الإجباري؛
- 3 تحدي ضمان استدامة تمويل المشروع بمختلف مكوناته، خاصة على ضوء عجز عدد مهم من الفئات السوسيو مهنية من أداء مساهمتهم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (من المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً) والذين يفرض عليهم القانون ذلك من أجل الاستفادة من التغطية الصحية الإجبارية، إلا أن تصريحاتهم تفيد عجزهم

عن ذلك. كما رصد المجلس عدة شكليات ترتبط بإيقاف صرف الدعم المالي المباشر لأسر يبدوا من خلال وضعها المعيشي أنها أسر هشة وفقيرة. وبعد استدامة تمويل الحماية الاجتماعية تحدياً رئيسياً فالاعتماد على المساهمات الاجتماعية ضرورية ولا بد من التفكير عن كيفية توسيع قاعدة المساهمة؛

4- التفاوتات المجالية التي تعكس أيضاً على مستوى خدمات الرعاية الصحية، حيث لا تزال العديد من المناطق القروية تعيش إشكالات كبيرة على مستوى الولوج إلى الحق في الصحة؛

5- ضعف البنية الصحية العمومية: يؤدي إلى حرمان فئات واسعة من المواطنين من فعليّة الحق في التغطية الصحية، رغم قائمتهم بالتسجيل في برنامج التغطية الصحية الإجبارية؛

6- عدم استفادة فئات معينة من مزايا البرامج الاجتماعية بسبب الأمية؛

7- غياب التواصل من طرف الفاعل المؤسسي لتبسيط كيفية الولوج إلى مختلف الخدمات والمزايا التي توفرها الحماية الاجتماعية؛

8- الصعوبات المالية الخاصة بنظام التقاعد، ومن المهم التساؤل حول الانتقال من نظام قائم على المساعدات الاجتماعية إلى نظام مساهمي مستدام.

هناك تحديات ذات الصلة باستكمال مشروع الحماية الاجتماعية للأركان الخمسة المتبقية والتنصيص على الإطار القانوني الحالي وإدماج فئات معينة مثل النساء والعمال والمهاجرين والأشخاص في وضعية إعاقة، وخلص المجلس في رصده ومتابعته لنقص في الاستهداف الدقيق للمستفيدين وميزانيات محدودة مقارنة بالاحتياجات المتزايدة.

إن تقييم الإطار القانوني، السيدات والسادة، المنظم للحماية الاجتماعية ببلادنا على ضوء المعايير الدولية، يثير أهمية ترسیخ مكتسباته عبر ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية وملاءمة النظام الوطني للحماية الاجتماعية مع التوصيات التي أصدرتها منظمة العمل الدولية، خصوصا منها الاتفاقية رقم 102 بشأن الضمان الاجتماعي، والاتفاقية رقم 183 بشأن حماية الأسرة، والاتفاقية رقم 121 بشأن إعانت إصابات العمل والتوصية رقم 202 بشأن المعيار للحق في الحماية الاجتماعية. وإدماج الأركان الخمسة المتبقية:

الرعاية الطبية، وإعانت المرض، وإعانت البطالة، ومعاشات الشيخوخة، والتعويضات عن الإصابات بسبب العمل، وإعانت الأسرة، بالقانون الإطار للحماية الاجتماعية بما يعزز انسجامها مع المعايير الدولية، وقدمنا بهذا الخصوص توصيات في تقارير سابقة للمجلس؛ على غرار التقرير الموضوعي حول "فعالية الحق في الصحة بالمغرب.. التحديات والرهانات ومداخل التعزيز" الصادر سنة 2022¹، والتقارير السنوية للخمس سنوات الماضية.²

ولا شك أن التعهد الذي تقدم به المغرب إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى 75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بتعزيز المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية، والالتزام بتنفيذها قبل 31 ديسمبر 2026. يؤكّد على الانخراط في إصلاح هيكلي يروم ضمان فعالية الحق في الحماية الاجتماعية، وقد يشكل فرصة لتقدير جدي لما تم إنجازه والعمل على استباق التحديات التي تعرّضه في سياق دولي يتسم بترامك الأزمات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية.

¹- <https://www.cndh.ma/ar/tqryr-almjls-alwtny-lhqwq-alansan-hwl-flyt-alhq-fy-alsht-bal-mghrb-al-thdyat-walrhanat-wmdakhl-altzyz>

²- بين سنوات 2019 و2023

بدأ المغرب، الحضور الكريم، إصلاحاً جوهرياً لتعزيز نظام الحماية الاجتماعية، ولا تزال هناك تحديات قائمة فيها يتعلق بإدماج العمال في القطاع غير المهيكل، وتسهيل الوصول إلى الرعاية الصحية، والاستدامة المالية لأنظمة التقاعد، واستهداف المساعدات الاجتماعية. هذه التحديات بحاجة لقواعد حكامة، عبر تحديث آليات الإدارة وقويل مستدام.

تهدف، إذن، المعايير الدولية في مجال الحماية الاجتماعية إلى ضمان وصول عادل إلى الحقوق الأساسية للضمان الاجتماعي. وعلى الرغم من أن هذه المعايير ليست دامئاً ملزمة قانونياً، إلا أنها تلعب دوراً رئيسياً في توجيه السياسات الوطنية فالحماية الاجتماعية، وعلى أساسها تقيس مدى تمنع الأفراد والجماعات بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومناهضة الفقر والتفاوتات المجالية.